



2010
ANNUAL MEETINGS
International Monetary Fund
World Bank Group
Washington, D.C.

Press Release No. 10 (A)

October 8, 2010

Statement by the Hon. **BAKER J. AL-ZUBAIDY**,
Governor of the Bank for **IRAQ**,
on Behalf of the Arab Governors

كلمة المجموعة العربية
كما ألقاها معالي وزير المالية للجمهورية العراقية
السيد باقر جبر الزبيدي
نيابة عن المحافظين العرب
في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي
لعام 2010

(الأردن، الإمارات العربية، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان،
فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، مصر، اليمن)

يسعدني أن ألقى الخطاب العربي الموحد لهذا العام نيابة عن محافظي المجموعة العربية في
الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

كما تعلمون، فإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد تركت أثراً سلبياً خلال العام 2009 على
منطقتنا العربية تمثلت في تراجع معدلات النمو، إلا أنه من المتوقع أن تترسخ مؤشرات التعافي
بمعاودة الانتعاش في المنطقة مع تحسّن النمو في العام الحالي وتوقع إستمرار هذا التحسن في
عامي 2011 و 2012 على الرغم من بعض إشارات التردّي في البيئة الدولية

لقد كان لهذه الأزمة ولما تبعها من أزمة الديون الأوروبية وتراجع سعر صرف اليورو تأثيرات
متفاوتة على إقتصادات دول منطقتنا وذلك تبعاً لأوضاعها الأولية عند حدوث الأزمة و المصادر
الأساسية والوسائط التي انتقلت من خلالها آثار الأزمة إلى إقتصادات المنطقة كالقطاع المالي،
وسعر النفط، وميزان المدفوعات، والتي انعكست بدورها على تدفقات التجارة والاستثمارات
الأجنبية المباشرة وتحويلات المغتربين. إلا أن مصداقية السياسات المتبعة و توفر قدر هام من
الاحتياطات المتراكمة وغيرها من الأصول مكّنت دول المنطقة من التحرك السريع عبر حزم من
الاجراءات وبرامج التحفيز على صعيدي السياسات النقدية والمالية مما ساعد في تدعيم وتيرة
انتعاش النمو.

إننا ندرك تمام الإدراك أن تعزيز النمو الاقتصادي لخلق فرص العمل يستدعي تعجيل خطوات الإصلاحات في دولنا وخصوصاً تحسين مناخ الاستثمار وتحرير التجارة. وفي هذا السياق فإننا نؤكد على التزام دولنا العربية بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتعزيز فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي.

من جهة أخرى، فإننا نود الإشارة إلى الدور الإيجابي لصناديق الثروات السيادية في تعزيز الاستقرار المالي العالمي والتتويه بما قامت به الصناديق العربية مؤخراً من إجراءات لتعزيز الشفافية بما ينسجم مع التوجهات والمبادئ الدولية الأخيرة.

صندوق النقد الدولي

التسهيلات التي يوفرها الصندوق: ترحب المجموعة العربية بالدور الفعال الذي يقوم به صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي العالمي وبالأخص بالاستجابة السريعة لحاجات البلدان الأعضاء في ضوء تأثيرها بالأزمة المالية العالمية. كما وتتمن مجموعتنا الجهود والقرارات الرامية إلى تعزيز وتطوير التسهيلات الائتمانية التي يوفرها الصندوق، ومن ضمنها التسهيلات الاحترازية التي تتمتع بالمرونة اللازمة لمواكبة احتياجات البلدان الأعضاء في تفادي الأزمات. وفي هذا الصدد تؤكد المجموعة على ضرورة توفر المساواة التامة بين الدول الأعضاء في الانتفاع من كافة تسهيلات الصندوق بما فيها التسهيلات الجديدة.

رقابة الصندوق: تكرر المجموعة العربية دعوتها للصندوق لتعزيز فعالية الرقابة على البلدان المتقدمة والمراكز المالية المؤثرة على الوضع الاقتصادي والنظام المالي العالميين. كما تكرر طلبها بمراجعة قرار فرض رسوم لقاء الدعم الفني المقدم من قبل صندوق النقد الدولي، الذي علق تطبيقه مؤقتاً في عام 2009، إذ أن فرض الرسوم قد يحول دون حصول الدول النامية على المساعدات الفنية الضرورية.

مجموعة البنك الدولي

أنشطة البنك الدولي والمؤسسات التابعة له: ترحب المجموعة العربية بالدور الفاعل الذي لعبه البنك خلال العام الفائت واستجابته السريعة والفعالة لحاجات الدول النامية سواء على صعيد التوسع في تقديم الدعم المالي من القروض والإئتمانات أو على صعيد تقديم الضمانات و العون الفني للدول الأعضاء بما في ذلك القطاع الخاص. لذا فإننا نثمن الإجراءات التي إتخذت خلال العام الحالي ومنها الاتفاق على الزيادة العامة لرأس المال ليتمكن البنك من تلبية حاجات الدول النامية والاستمرار في تفعيل دوره الهام من أجل تعزيز النمو وخفض معدلات الفقر. لكن هذا لا يمنعنا من التعبير عن خشيتنا بأن تكون تلك الإجراءات قد جاءت غير متوازنة وخصوصاً على مستحقات وأنصبة دول نامية ما زالت تتلقى الدعم من مؤسسات البنك الدولي.

إن دولنا العربية ترحب بتبني مجلس الإدارة للخطة الإستراتيجية لتوجهات البنك في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمعطيات الجديدة وكذلك بالتركيز على أولوية خفض معدلات الفقر في الدول النامية والأقل نمواً على المدى المتوسط، ومساعدة هذه الدول لتحقيق أهداف الالفية الانمائية في مجال التنمية الاجتماعية وغيرها من المجالات. إضافة لذلك فإننا نطلب من مجموعة البنك الدولي الاستمرار في إعطاء أولوية لدعم النمو، وبالأخص النمو المحفز لزيادة فرص العمل و التشغيل، سواء عبر المساعدات المالية والضمانات للقطاعين العام والخاص أو التركيز على الدعم المؤسسي والمساعدات الفنية و التقنية. وفي هذا الاطار، فإننا نشدد على أن يحافظ البنك الدولي والمؤسسات التابعة له على وتيرة العمل مع البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني بدورها من تحديات إن في معدلات الفقر أو البنية التحتية والخدمات.

أما من حيث إحتياجات دولنا العربية بصورة عامة، فإننا نكرر ضرورة مساهمة كافة مؤسسات البنك في مواجهة التحديات القطاعية المتعلقة بنقص الموارد المائية والكهربائية و توفير مصادر إضافية للطاقة خاصة في البلدان التي تعاني من نقص في هذه الطاقة وكذلك تلك الأكثر تضرراً من مشاكل الجفاف و التصحر. كما ندعو البنك للمساهمة في المشروعات الهادفة إلى تحسين البنية الأساسية للاستثمار ودعم القطاع الخاص و خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما نشدد على دور مجموعة البنك الدولي في توسيع أوجه التعاون الاستثماري لدول المنطقة داخل

المنطقة وخارجها، وخاصة في إطار التعاون ما بين الدول النامية او ما اصطلح على تسميته بعبارة (جنوب/جنوب). كما نؤكد على ضرورة مساهمة البنك في تمويل المشاريع الهادفة إلى تأمين الخدمات الاجتماعية للسكان وخاصة تلك التي تساهم في تسريع تحقيق بلداننا للالتزامات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية.

مبادرة العالم العربي: في هذا الاطار ، فإننا اذ نعيد ترحيبنا بمبادرة العالم العربي التي طرحها السيد رئيس البنك الدولي ضمن المحاور الست التي تبناها بعيد توليه منصبه، الا اننا لا نلحظ إحراز تقدم ملموس وواضح وذلك بسبب الحاجة للمزيد من الوضوح في الطرح و غياب آلية واضحة للتنفيذ طوال الفترة الماضية. عليه فإننا نطالب بالاتي:

- وضع البنك لتصور واضح ونهائي لماهية المبادرة،
- رسم وتبني البنك لخطة عمل بأهداف واضحة ويمكن قياسها وفق إطار زمني محدد لتنفيذ المبادرة.
- تخصيص ميزانية ادارية مع تحديد مصادر وقيمة الموارد المالية و البشرية اللازمة للتنفيذ.
- تحديد و تكليف الجهة المسؤولة في البنك عن انجاز مختلف أجزاء و مراحل المبادرة.
- تعريف النتائج المرجوة ووسائل تحقيقها وتأمين المتابعة المرحلية المستمرة اللازمة عبر تقارير مرحلية .
- تقييم الاداء و رفع تقرير ختامي يناقش مع محافظي المجموعة العربية في اجتماعها مع رئيس البنك الدولي.

إن الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة العربية تجعل من تنفيذ مبادرة العالم العربي ضرورة حتمية ليس فقط للعالم العربي إنما تتعداه إلى الاطار العالمي. عليه فإننا نشدد على أهمية القيام بالخطوات الآتية الذكر من أجل ضمان إحراز تقدم ملموس في إنجاز هذه المشروعات والبرامج وكي لا تقبع المبادرة أسيرة للإطار النظري خارج حيز التنفيذ. إن مجموعتنا العربية

تؤكد على أهمية إعطاء الأولوية المناسبة لدعم الاندماج الاقتصادي والمالي بين الدول العربية بغية الاستفادة من الفرص التي قد تجدها الازمات خاصة في مجالات تحقيق الكفاية والامن الغذائي. في هذا الصدد، نطالب البنك الدولي بتبني مشروعات التنمية و التكامل الثنائي و الاقليمي بالاحص في مجال الزراعة والتجارة بالاضافة الى مشروعات البنية التحتية و إعطائها الأولوية اللازمة.

كذلك نشدد على أهمية عدم استبعاد أية دولة عربية على الاطلاق من الاستفادة من مشروعات وأنشطة البنك الدولي و المبادرات الدولية التي تتم من خلاله سواء كان ذلك في إطار مبادرة العالم العربي أو القروض والمساعدات التقنية حيث ما تزال عدد من دول المنطقة محرومة من الارتباط و تلقي العون المالي من البنك الدولي.

تنمية القوى البشرية في المنطقة العربية

تشدد مجموعتنا العربية على أهمية تنمية القوى البشرية وتأهيل الكوادر في المنطقة العربية كأولوية رئيسية لدول المنطقة، وندعو صندوق النقد والبنك الدوليين إلى المزيد من الاهتمام ببرامج تدريب وتأهيل الكوادر العربية بالتعاون والشراكة الفاعلة مع المؤسسات العربية المعنية ومراكز البحث و التدريب في المنطقة وصولاً إلى تعظيم الاستفادة و تبادل الخبرات على كل المستويات.

أهداف الألفية الإنمائية

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تباطأ التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية بما في ذلك تأثير الركود الاقتصادي المباشر، والقيود المفروضة على تدفقات المساعدات المالية من القطاع الخاص، لذا فإن القمة الخاصة بأهداف الألفية الإنمائية تعتبر فرصة ثمينة لمضاعفة الجهود المبذولة للاتفاق على خطة عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد

على التزام بلداننا بتحقيق هذه الاهداف وعلى أهمية تعزيز ملكية البلدان لخططها الإنمائية وتعزيز القدرات المحلية لهذه الدول لتحقيق أهداف الألفية في مهلة أقصاها العام 2015 كما نشدد على ضرورة العمل على تحسين نوعية الاحصائيات لتسهيل القيام بمراقبة التقدم في تحقيق جميع أهداف الألفية الإنمائية.

الحوكمة في صندوق النقد والبنك الدوليين

لقد تابعنا باهتمام النقاشات حول الإصلاحات الجارية لاعادة هيكلة الأنصبة التصويتية للدول الاعضاء وصولاً لتحقيق تمثيل وقوة تصويتية أكثر عدلاً للدول النامية والأقل نمواً في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. ترى المجموعة العربية أن تحسين هيكل الحوكمة لدى صندوق النقد الدولي يستند بشكل حاسم على إعادة هيكلة الأنصبة التصويتية للبلدان الأعضاء، حيث أن فعالية وشرعية صندوق النقد الدولي تستدعيان التوصل إلى تعزيز مشاركة الدول النامية في آليات صنع القرارات في الصندوق. كما تراقب المجموعة العربية عن كثب المناقشات الجارية حول هذا الموضوع وتدعو إلى إتخاذ مزيد من الخطوات الجوهرية لمعالجة الخلل في جوانب التمثيل والتصويت. وتشدد المجموعة في هذا الإطار على أن يتمثل الهدف الأساسي للإصلاح في إجراء تحويل لا يقل عن نسبة 5% من مجموع الأصوات من أنصبة البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، دون إضعاف حصة أي من البلدان النامية. و تشدد المجموعة على ضرورة و أهمية تعزيز تمثيل البلدان النامية في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لا سيما عبر زيادة عدد المقاعد المخصصة لها.

كما تؤكد المجموعة على أهمية المشاركة الفعالة على مستوى الوزراء أو محافظي المصارف المركزية في اجتماعات اللجنة النقدية والمالية الدولية. إلا أن المجموعة تبدي معارضتها لأي مبادرة يمكن أن تؤدي إلى تقليص حجم أو إضعاف المجلس التنفيذي للصندوق، مما قد يؤدي إلى إضعاف الصندوق. وفي هذا الصدد، تعتبر المجموعة العربية أن إستحداث مجلس نقدي ومالي دولي قد يلحق الضرر بتمثيل البلدان النامية وبمدى مساءلة إدارة الصندوق وفعالية مجلسه

التنفيذي. وتذكر المجموعة العربية أن هذا الاقتراح (إسوة بالاقتراح السابق لإنشاء مجلس وزاري) قد لقي تأييداً محدوداً للغاية وتعرب المجموعة بالتالي عن إستغرابها تجاه الجهود المبذولة لإعادة النظر فيه. وتشدد المجموعة على ضرورة بذل الجهود لمواصلة تفعيل اللجنة النقدية والمالية الدولية وتطوير آليات عملها واجتماعاتها وتحضير بياناتها.

أما بالنسبة للبنك الدولي، فإننا نعتبر أن التوافق الذي تم التوصل إليه خلال إجتماع لجنة التنمية في نيسان (أبريل) المنصرم لمعالجة الخلل في جوانب التمثيل والتصويت للدول النامية والاقلة نمواً هو بمثابة الحد الأدنى لما تطمح إليه أو تستحقه دولنا العربية. عليه، فإننا ندعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لمعالجة هذا الخلل كما ندعو مجدداً لمراجعة حصص وتمثيل الدول العربية.

وفي سياق آخر، تكرر المجموعة الدعوة لاختيار رئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء الإدارة العليا فيه على أسس شفافة ومعلنة تقوم على المنافسة والجدارة بغض النظر عن الجنسية، وذلك اعتباراً من التعيينات المقبلة.

مشاركة مواطني الدول العربية في الكادر الوظيفي للصندوق والبنك

إننا نكرر مطالبتنا بأن يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتعزيز وتكثيف مشاركة مواطني الدول العربية في الكادر الوظيفي للصندوق والبنك ومعالجة القصور الواضح في نسبة الكوادر العربية العاملة في هذا المجال. ومن ناحية ثانية نؤكد على ضرورة تأمين فرص التقدم الوظيفي للكوادر العربية المستوعبة حالياً، والعمل على تحقيق تمثيل عادل للدول العربية على مستوى الإدارة العليا في صندوق النقد وكافة الوظائف في الصندوق والبنك الأمر الذي يعزز من مشاركة الدول العربية إسوة بباقي الدول في صنع القرار في هذه المؤسسات. ونغتنم هذه الفرصة لنعبر عن تقديرنا لإدارة البنك على تعيين معالي الوزير الدكتور محمود محي الدين مديراً منتدباً للبنك الدولي (Managing Director).

أهمية مساعدة الصندوق والبنك الدوليين للدول العربية التي تعاني من الصراعات

تطالب مجموعتنا بالمزيد من الاهتمام بالدول العربية التي تعاني من الصراعات ونوصي بالمرونة في التعامل مع هذه الدول سواء في فلسطين أو السودان واليمن والعراق والصومال وغيرها. كما نكرر دعوتنا إلى متابعة الدعم الفعال لصندوق النقد والبنك الدوليين لفلسطين وتخصيص الموارد الإضافية اللازمة وذلك لمواجهة الآثار السلبية للحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني وكذلك نكرر دعمنا لانضمام فلسطين إلى عضوية صندوق النقد والبنك الدوليين. كما ندعو المؤسسات الدولية إلى اتخاذ كل ما يلزم لدعم تطوير النظام الاقتصادي و محاربة الفقر في فلسطين. وفي سياق آخر، فإننا نشدد على ضرورة الالتزام بتطبيق المعاملة المتساوية وإلحاق السودان للاستفادة من مبادرات اعفاء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون ونؤكد مساندتنا لأي تحرك يبادر به البنك أو الصندوق في هذا الإطار.

وختاماً، فإن الدول العربية ومؤسساتها تتطلع إلى تعزيز التعاون الوثيق مع صندوق النقد ومجموعة البنك الدولي.